

تقييم أداء المصارف الإسلامية والتقليدية في اليمن

بحث في مقارنة (العائد-المخاطر-اتجاهات الاستثمار) بين بنك التضامن الإسلامي والتجاري اليماني للفترة(2006-2013)

عبد مدحت صالح الشجري

كلية العلوم الإدارية ببراءة-جامعة البيضاء- البيضاء - الجمهورية اليمنية

Alshigri2002@yahoo.com

DOI: <https://doi.org/10.56807/buj.v1i1.3>

الملخص

تناولت هذه الدراسة تقييم الأداء لكلا المصارف الإسلامية والتقليدية في اليمن، من خلال دراسة حالة بنكين في قطاعي المصارف التجارية، الإسلامية، وما مصرف التضامن الإسلامي والمصرف التجاري اليمني. وذلك لمعرفة مدى الاختلاف في أداء المصارف الإسلامية والتقليدية فيما يتعلق بالعائد، والمخاطر والمساهمة في عملية التنمية. وتوصلت الدراسة إلى أن المصارف التجارية كانت أفضل في مجال تحقيق عائد ربحية من المصارف الإسلامية، بينما كانت المصارف الإسلامية أقل تعريضاً للمخاطر، وخاصة فيما يتعلق بمخاطر الائتمان عن المصارف التجارية، وبخصوص المساهمة في عملية التنمية فقد أظهرت الدراسة أن المصارف الإسلامية كان لها دور في عملية التنمية من خلال ارتباط استثماراتها بالاستثمار الحقيقي أفضل من المصارف التجارية.

الكلمات الافتتاحية: مصارف إسلامية- المخاطر - اتجاهات الاستثمار - مصارف تجارية - تقييم الأداء.

Abstract

This study addressed the performance evaluation for both conventional and Islamic banks in Yemen, through a case study of two banks in the commercial and Islamic banking sectors, Al Tadamon Islamic Bank and the Commercial Bank of Yemen. . In order to know the extent of the difference in the performance of Islamic and commercial banks in terms of return and risk and contribute to the development process. The study found that commercial banks were better in achieving the return on profitability than Islamic banks, while Islamic banks were less exposed to risks, especially with regard to the credit risk of commercial banks. with Regarding the contribution to the development process, the study showed that Islamic banks had a role in the Development process, by linking their investment to real investment better than commercial banks.

مشكلة البحث:

تحتل المصارف في شقيها التقليدية والإسلامية دوراً محورياً في عملية التنمية من خلال جذب المدخرات وتوظيفها، وتحتفل في فلسفة وادوات عملها بما يتطلب تقييم ادائها، وتمثل مشكلة البحث في الاجابة عن التساؤلات التالية:

- أي فئة من المصارف تحقق معايير متطلبات العائد والمخاطر.
- أيّهما أكثر توظيفاً للأموال في اتجاه تحقيق عملية التنمية.

أهمية البحث:

تأتي أهمية هذه الدراسة في الاجابة على تساؤلات مشكلة البحث من خلال تقييم أداء المصارف الإسلامية والتقليدية من حيث العائد، والمخاطر واتجاهات الاستثمار في اليمن بغية التعرف إلى المخاطر التي تعاني منها ومكامن الضعف والقوة فيها ومدى المساهمة في عملية التنمية من أجل معالجة مكامن الضعف وتعزيز نقاط القوة في سبيل ضمان النهوض بأدائها واستمراريتها نحوها.

أهداف البحث:

المقارنة بين العائد والمخاطر واتجاهات الاستثمار في المصارف الإسلامية والتقليدية، من خلال اختيار حالتين أحدهما مصرف تجاري والأخر مصرف إسلامي، وما البنك التجاري اليمني،

المقدمة:

تحتل أهمية التمويل في البلدان الأقل نمواً وحاجتها إلى رؤوس الأموال قضية ملحقة بتمويل عملية التنمية. ولذلك تبرز أهمية تعبئة المدخرات وتطوير الوسائل المالية وأساليب التمويل للاستفادة من الإمكانيات المتاحة للفاقض الممكن فيها.

إلا أنه في ظل ذلك الاحتياج لرؤوس الأموال، انكماء جمهور عريض من ذوي الفائض في تلك البلدان عن توظيف مدخراته لأسباب دينية، وتعطلت نسبة كبيرة منها. ويزرت المصارف الإسلامية في عصرنا الحالي ل تعالج تلك الإشكالية المتمثلة في عدم تلك الأموال وعدم توظيفها ومنها اليمن-من خلال تقسيم صيغ جديدة لعملية التمويل والاستثمار وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية، فأحدثت نقلة نوعية في عملية جذب الأموال المدخرة وتوظيفها في عملية التنمية، جنباً إلى جنب مع المصارف التقليدية التي كانت لها الدور الأساسي في عملية جذب المدخرات وتمويل عملية التنمية. ويتناول هذا البحث تحليلاً سلوك كفاءة الأداء للمصارف الإسلامية، والتجارية من حيث طريقة العائد والمخاطر واتجاهات الاستثمار، بغية التعرف وقياس مدى النجاح الذي حققه كل من المصارف الإسلامية والتجارية في جذب الودائع والمساهمة في عملية التنمية. من خلال دراسة مقارنة بين سلوك بنك التضامن الإسلامي، والبنك التجاري اليمني.

وتعزف المصارف الإسلامية بأنها مؤسسات مصرفة، هدفها تجميع الأموال والمدخرات من كل من لا يرغب التعامل بالربا(الفائدة)، والعمل على توظيفها في مجالات النشاطات الاقتصادية المختلفة، بالإضافة إلى توفير الخدمات المختلفة المتعددة للعملاء بما يتفق مع الشريعة الإسلامية، وعلى عدم التعامل بالفائدة أخذنا وعطا(Zeher- 2009- 184).

ويظهر من التعريف أن المصارف الإسلامية تعمل وفقاً لمفهوم المصرف الشامل. يعنى أنما مصارف متعددة الوظائف حيث تؤدي دور المصارف التجارية ومصارف الإعمال والاستثمار والتنمية(الانصاري-1988-39) وتتنوع أدوات التمويل في المصارف الإسلامية بحيث تشمل: المتاجرة، بيع المراجة، والمضاربة، المشاركة، الاجار المتهي بالتمليك، والسلم، والاستصناع، البيع الآجل، المزارعة، والمسقاة(Nasser-1996-138).

وطبيعة الاستثمار في المصارف الإسلامية يقع على العلاقة بين المودعين والمصرف الإسلامي على أساس المشاركة في الربح والخسارة بناء على قاعدة الغرم بالغنم، فالمغانم والمعارم موزعة على اطراف العملية الاستثمارية(عاصي-2010-40). واستقر راي الفقه المعاصر ان لا يتحمل المودعون اي نفقات ما عدى مخصصات خاطر الاستثمار والديون الناتجة من العملية الاستثمارية(عيسى-30-2010).

وتتميز المصارف الإسلامية في مشاركة أصحاب وداعم الاستثمار في جانب الالتزامات الارباح والخسائر، وتقاسم الارباح في جانب الاصول، وهو ما جعل من هذه المصارف أكثر ثقة واستقراراً من المصارف التقليدية، والتي تعد الاموال المودعة لديها في جانب الالتزامات رأس مال ثابت مؤكدة ومسئولة البنك عن تسليمها لأصحابه مع الفوائد، بينما في جانب الاصول تعد تلك الودائع او الاموال ذات قيمة غير مؤكدة(salam-2007-102).

وفي ضوء تلك السمات للمصارف الإسلامية، تجعلها تتسم بالخصائص التالية:

- ان شمول اموال المودعين في المصارف الإسلامية مبدأ الربح والخسارة، يتربّع عليه عدم مسؤولية البنك استرجاع الاموال في حالة الخسارة. وينطوي على ذلك من الناحية النظرية شمول تحويل المودعين خاطر الاستثمار والديون الناتجة من العمليات الاستثمارية، وعدم اقصار تحويلها على ارباح البنك.
- ان مشاركة رؤوس اموال المصارف الاسلامية المحفوظة الاستثمارية لأرباب الاموال تعود الى عدم اهتمام ادارة تلك الاموال وعرضها للخسائر، وهو ما يتربّع عليه تميز المصارف الاسلامية في اخفاض خاطر السيولة والاتساع، وفي نفس الوقت تكتسب ثقة المودعين، وترتبط تلك الثقة بدرجة حجم رؤوس اموال المساهمين وسمعتهم المالية في السوق الخلية والدولية.
- ان درجة المخاطر ترتبط ب مدى مشاركة رأس مال المساهمين حسابات الاستثمار ارباب الاموال، اذ تقلل المخاطر مع ارتفاع نسبة رأس مال البنك في المحفظة الاستثمارية. كما وترتبط ب مدى كفاءة ادارة الاستثمار والبيئة القانونية والسياسية والاقتصادية الحاضنة لتمويل الاموال والتي تؤثر في الكفاءة الحدية للاستثمار.

2-مفهوم التمويل في المصارف التقليدية

المصارف التجارية مؤسسة مالية تقوم بمحشد الموارد النقدية والمالية الفائضة عن حاجة الجمهور والمؤسسات بعرض اقرضها للآخرين مقابل الحصول على فائدة، بالإضافة إلى قيامها بكلفة المعاملات والخدمات المصرفية المعروفة(Zeher- 2009- 225).

وبذلك تقوم المصارف التجارية بعملية تقديم الائتمان للراغبين فيه سواء لغرض الاستثمار او لغرض الاستهلاك فضلاً عن قيامها بعملية تقديم الخدمات المصرية. وتكتسب المصارف التجارية أهمية في عملية خلق الودائع وتداول الأوراق المالية في الأسواق المالية. وتتميز عن المصارف الإسلامية في عملية استخدام مواردها في الاستثمارات قصيرة الأجل والتي تتمثل في شراء اذون الخزانة وخصم الأوراق التجارية والسنادات الازنية. بالإضافة إلى ما تقوم به عملية الإقراض والسلف والسنادات والأسهم طويلة الأجل. (الأفدي-2013-39).

وبنك التضامن الإسلامي باعتبارها أكثر انتشاراً في اليمن، في سبيل التعرف على أي منها من كل من لا يرغب التعامل بالربا(الفائدة)، والعمل على توظيفها في مجالات النشاطات الاقتصادية المختلفة، بالإضافة إلى توفير الخدمات المختلفة المتعددة للعملاء بما يتفق مع الشريعة الإسلامية، وعلى

فرضيات البحث:

- 1- تختلف المصارف الإسلامية دوراً مهماً في عملية تمويل التنمية نظراً لارتباط توقيلاً بالاستثمار الحقيقي.
- 2- توجد اختلافات في الأداء بين المصارف الإسلامية والتقاليدية وفقاً لطبيعة توظيف الأموال في كل منها، فيما يتعلق بتطبيق معايير العائد والمخاطر.

منهجية البحث :

بغية تحقيق اهداف البحث، استخدم الباحث أسلوب التحليل الوصفي المقاييس للبيانات التاريخية للمصارف، من خلال استخدام تحليل النسب للمؤشرات خلال فترة الدراسة لكل من بنك التضامن الإسلامي والبنك التجاري اليمني، للتحقق من أداء المصارف الإسلامية ومدى اتساقها مع المعايير العلمية المستخدمة في متن هذا البحث.

هيكل البحث :

بغية تحقيق اهداف البحث والايجابة عن التساؤلات الواردة في المشكلة، فقد اشتمل البحث على فرعين رئيسيين: الأول يتعلق بالإطار المفاهيمي للبحث، والثاني يتصل بالجانب التطبيقي، وعلى النحو التالي:

أولاً: الإطار المفاهيمي للبحث

- 1-مفهوم وطبيعة عمل المصارف الإسلامية والتقاليدية
- أ-مفهوم التمويل في البنوك الإسلامية.
- ب-مفهوم التمويل في البنوك التقليدية.
- 2-مؤشرات الأداء للبنوك الإسلامية والتقاليدية.
- أ-طريقة العائد. ب-قياس المخاطر. ج-اتجاهات الاستثمار.
- 3-الاختلاف في مؤشرات قياس الأداء.

ثانياً: الدراسة التطبيقية.

- 1-تحليل مؤشرات العائد بين المصارف الإسلامية والتقاليدية.
- 2-تحليل مؤشرات المخاطر بين المصارف الإسلامية والتقاليدية.
- 3-تحليل اتجاهات الاستثمار في المصارف الإسلامية والتقاليدية.

أولاً: الإطار المفاهيمي للبحث

أ-مفهوم وطبيعة عمل المصارف الإسلامية والتقاليدية

1-مفهوم التمويل في المصارف الإسلامية

ظهرت المصارف الإسلامية في نهاية القرن العشرين كوسائل مالية تقوم بجمع المدخرات من الأفراد والمؤسسات وتوجهها نحو الاستخدامات المختلفة، وغرت بشكل كبير منذ ظهورها في سبعينيات القرن الماضي وأصبحت أحد اللاعبين الرئيسيين في العالم المالي.

وفقاً لتقرير البنك الإسلامي للتنمية فإن الأصول الإسلامية بلغت حوالي 1600 مليار دولار أمريكي في نهاية 2012، والإيدادات بلغت 120 مليار دولار أمريكي، علاوة على ذلك فإن الجهاز المصرفي الإسلامي استقطب المزيد من الاهتمام من خلال تجاوزه الازمات المالية (osama, 2013, 134). حيث ان المبادئ الموجهة لنظام المصارف الإسلامية تختلف عن نظام المصارف التقليدية وبشكل الذي يحمي المصارف الإسلامية من الفشل في أي ازمات مالية. ومن ضمن هذه المبادئ ان العلاقة بين الممول والممستمر تقوم على أساس الربح والخسارة وعدم التعامل بالفائدة أخذنا وعطا (الأفدي-2013-184).

2-مخاطر السيولة: وهو مؤشر يشير الى عدم قدرة البنك في الإيفاء بالتزاماته عند استحقاقها، بسبب عدم قدرته على توفير السيولة الالزامـة. ويأتي ذلك عند عدم التوازن بين الربحية والسيولة لصالح الربحية. وتقاس من خلال قسمة النقدية والاحتياطيات والأصول شديدة السيولة على الودائع.

3-مخاطر رأس المال: وتمثل في احتمال عدم كفاية رأس مال البنك للفرق المساهمين في الوفاء بالتزاماته، وتقاس من خلال قسمة اجمال حقوق الملكية الى اجمال الاصلـات. وتشير هذه النسبة الى مدى ملاءمة رأس المال للموجودات بمدفـع المحافظة على المركـز المالي للبنـك بصورة جيدة، وارتفاع هذه النسبة يدل على قدرة البنك في تحقيق درجة عالية من الأمان.

مخاطر تقلبات سعر الفائدة:

وهي الحسـائـر النـاجـة عن تـقـلـيـات أـسـعـارـ الفـائـدـةـ فيـ غـيرـ صـالـحـ الـبـنـكـ وـتـعـمـدـ عـلـىـ حـجـمـ الـقـروـضـ الدـائـنةـ وـالـمـدـيـنةـ. وـتـقـاسـ منـ خـالـلـ قـسـمـةـ الـأـصـولـ الـخـاصـةـ لـلـتـغـيـرـ فـيـ اـسـعـارـ الـفـائـدـةـ عـلـىـ اـجـمـالـ الـأـصـولـ، اوـ تـقـاسـ منـ خـالـلـ قـسـمـةـ الـمـطـلـوبـاتـ الـخـاصـةـ تـجـاهـ سـعـرـ الـفـائـدـةـ عـلـىـ اـجـمـالـ الـمـطـلـوبـاتـ، وـتـمـثـلـ فيـ تـرـاجـعـ الـإـيـرـادـاتـ اوـ زـيـادـةـ الـأـعـبـاءـ لـلـتـحـرـكـاتـ غـيرـ الإـيجـابـيةـ لـأـسـعـارـ الـفـائـدـةـ.

ثالثاً: مؤشرات اتجاهات الاستثمار:

هـذـاـ المؤـشـرـ يـرـتـبـطـ بـتـقـيـيمـ أـداءـ الـمـسـارـفـ مـنـ حـيـثـ مـدىـ مـسـاـهـتـهـ فـيـ تـموـيلـ الـمـشـارـيعـ الـاستـثـمارـيـةـ الـحـقـيقـيـةـ، وـتـوـظـفـ فـيـ مـجـالـ الـإـتـاجـ السـلـعـيـ وـهـاـ الـقـدـرـةـ فـيـ خـلـقـ الـقـيـمـةـ الـمـضـافـةـ وـالـتـشـغـيلـ لـلـاـقـتـصـادـ، فـضـلـاـ عـنـ مـعـالـجـةـ قـضـائـاـ الـبـطـالـةـ وـتـوزـعـ الـدـخـلـ. لـاـسـيـماـ انـ الـعـيـارـ الـأـسـاسـيـ لـلـمـسـارـفـ الـإـسلامـيـ يـقـاسـ بـدـرـجـةـ اـتـصـالـهـ بـعـمـلـيـةـ التـنـمـيـةـ، تـعـقـيـقاـ لـمـبدأـ الـاـسـتـحـلـافـ فـيـ عـمـارـةـ الـأـرـضـ.

وـتـكـنـ تـقـيـيمـ أـداءـ الـبـنـوـكـ مـنـ خـالـلـ تـحـلـيلـ الـخـافـحةـ الـاـسـتـثـمارـيـةـ أيـ مـنـ خـالـلـ التـعـرـفـ إـلـىـ نـسـبـ التـوزـعـ لـأـنـوـاعـ مـحـالـاتـ الـاـسـتـخـدـامـ لـلـمـوـارـدـ الـمـالـيـةـ، فـيـمـاـ إـذـاـ كـانـ قـصـيـرـةـ وـطـوـيـلـةـ الـاحـلـ، تـجـارـيـ اـمـ صـنـاعـيـ، اـسـتـهـلاـكـيـ اـمـ زـرـاعـيـ، عـقـارـيـ اـمـ اـجـتـمـاعـيـ.

وـهـذـاـ المؤـشـرـ يـدـلـ عـلـىـ مـدىـ تـوـظـيفـ الـمـدـخـراتـ(ـمـنـ خـالـلـ الـمـسـارـفـ)ـ الـتـيـ تـعـدـ تـسـريـاـ مـنـ دـاـرـةـ الـدـخـلـ فـيـ الـاـقـتـصـادـ وـإـعادـةـ حـقـنـهـاـ فـيـ الـاـقـتـصـادـ بـغـيـةـ الـخـافـحةـ عـلـىـ التـواـزـنـ اوـ تـحـقـيقـ الـاـنـتـعـاشـ اـقـصـاديـ.

جـ-الاختلاف في مؤشرات تقويم الأداء بين المصارف الإسلامية والتقاليدية

ان طبيعة موجودات ومطلوبات المصارف الإسلامية وخصائصها الوظيفية مختلفـ كثيرـاـ عن موجودات ومطلوبات البنك التقليديـ، الـأـمـرـ الـذـيـ يـشـيرـ إـلـىـ عـدـمـ موـاءـمـةـ مـنهـجـيـةـ مقـايـيسـ الـأـداءـ المستـخدـمـةـ فـيـ الـبـنـوـكـ التـقـليـدـيـ بـالـضـرـورةـ، خـصـوصـاـ فـيـ جـانـبـ مـؤـشـراتـ المـخـاطـرـ. وـتـكـونـ تـلـكـ المـؤـشـراتـ مـقـبـولـةـ فـيـ جـانـبـ مـعـايـرـ الـعـالـدـ وـتـيـ تـعـكـسـ قـدـرـةـ الـمـسـارـفـ فـيـ تـحـقـيقـ الـرـيحـ وـتـوـظـيفـ استـشـمارـهـ وـالـاـنـتـعـاشـ مـنـ اـصـوـلـهـ وـهـيـ مـؤـشـراتـ مـطـلـوـبـةـ لـلـتـقـيـيمـ فـيـ أـيـ بـنـكـ سـوـيـ اـكـانـ تـقـليـدـيـ اـمـ إـسـلامـيـ.

وـمـنـ ثـمـ يـمـكـنـ لـلـبـنـوـكـ الـإـسـلامـيـ أـنـ تـسـتـفـيدـ مـنـ مـعـايـرـ الـرـيـحـةـ الـمـتـبـعـةـ فـيـ الـبـنـوـكـ التـقـليـدـيـ، وـلـكـنـ لـاـ يـجـبـ الـحـكـمـ عـلـىـ أـداءـ الـبـنـوـكـ الـإـسـلامـيـ وـفقـاـ لـتـلـكـ الـمـعـايـرـ السـائـدـةـ وـمـقـارـنـتهاـ بـالـمـسـارـفـ التـقـليـدـيـةـ. إـذـ أـنـ الـأـهـدـافـ الـاجـتـمـاعـيـةـ تـعـدـ الـأـسـاسـ فـيـ عـمـلـ الـبـنـوـكـ الـإـسـلامـيـ مـاـ يـتـطـلـبـ التـغلـبـ عـنـ السـعـيـ الـحـيثـ لـلـحـصـولـ عـلـىـ الـأـربـاحـ عـلـىـ الـأـربـاحـ فـيـ حـسـابـ الـأـهـدـافـ الـاجـتـمـاعـيـةـ (Hassan-2005).

14) اـمـاـ فـيـ جـانـبـ مـؤـشـراتـ الـمـخـاطـرـ، فـيـلـاحـظـ انـ التـموـيلـ التـقـليـدـيـ يـعـتـمـدـ عـلـىـ ذـمـةـ الـمـسـتـفـيدـ وـعـلـىـ أـسـاسـ قـدـرـتـهـ عـلـىـ السـدـادـ. بـيـنـاـ التـموـيلـ الـإـسـلامـيـ يـعـتـمـدـ عـلـىـ أـسـاسـ الـاـسـتـثـمارـ فـيـ مـشـرـوعـ معـينـ تـمـ درـاستـهـ وـدـرـاسـةـ حـدـوـاـهـ وـتـائـجـهـ الـمـتـوقـعـةـ. فـضـلـاـ عـلـىـ اـنـ قـبـولـ الـبـنـكـ الـإـسـلامـيـ

وـتـنـقـقـ المـسـارـفـ التـجـارـيـةـ معـ المـسـارـفـ الـإـسلامـيـ إـلـىـ حدـ كـبـيرـ فـيـ جـانـبـ مـصـادرـ التـموـيلـ، وـلـكـنـهاـ تـخـتـلـ فـيـ عـمـلـيـةـ اـسـتـخـدـامـ مـصـادرـ التـموـيلـ. حيثـ يـقـصـرـ عملـهاـ عـلـىـ عـمـلـيـةـ الـإـقـرـاضـ وـتـرـتـيـطـ عـلـاقـتهاـ بـأـرـيـابـ الـأـمـوـالـ بـعـلـاقـةـ دـائـنـ وـمـدـيـنـ، وـتـعـاملـ بـالـفـائـدـةـ أـخـدـاـ وـعـطـاءـ. بـيـنـماـ الـمـسـارـفـ الـإـسلامـيـةـ تـنـصـفـ بـأـكـمـاـ بـنـوـكـ مـعـتـدـدـ الـوـظـافـيـاتـ وـتـرـتـيـطـ عـلـاقـتهاـ بـأـرـيـابـ الـأـمـوـالـ بـعـلـاقـةـ مـتـاجـرـةـ وـمـشـارـكةـ قـائـمـةـ عـلـىـ مـبـدـأـ الـرـيحـ وـالـخـسـارـةـ (ـاـنـصـاريـ 1988-147ـ).

وـهـذـهـ السـمـسـاتـ لـلـمـسـارـفـ التـجـارـيـةـ جـعلـهاـ تـدـخـلـ بـحـالـاتـ تـوـظـيفـ أـموـالـهاـ فـيـ الـأـورـاقـ الـمـالـيـةـ ذاتـ الـفـوـائدـ الثـابـتـةـ السـيـنـدـاتـ وـأـذـونـ الـخـازـنـةـ وـخـصـمـ الـأـورـاقـ التـجـارـيـةـ، إـلـاـ أـكـمـاـ تـحـكـمـهاـ قـيـودـ تـنـعـهاـ مـنـ تـوـظـيفـ أـموـالـهاـ فـيـ بـحـالـةـ الـمـتـاجـرـةـ وـالـاـسـتـثـمارـ فـيـ الـأـصـولـ الثـابـتـةـ. وـبـالـمـقـابـلـ فـانـ الـمـسـارـفـ الـإـسلامـيـةـ الـتـيـ تـحـكـمـهاـ مـبـادـئـ الشـرـعـيـةـ الـإـسلامـيـةـ اـنـعـكـسـ فـيـ طـبـيـعـةـ تـوـظـيفـ أـموـالـهاـ فـيـ بـحـالـةـ الـمـتـاجـرـةـ وـالـاـسـتـثـمارـ فـيـ الـأـصـولـ الثـابـتـةـ، كـالـسـيـنـدـاتـ وـأـذـونـ الـخـازـنـةـ وـخـصـمـ الـأـورـاقـ التـجـارـيـةـ.

بـ-تحـلـيلـ مـؤـشـراتـ تقـيـيمـ الـأـداءـ فـيـ الـمـسـارـفـ الـإـسلامـيـةـ وـالتـقـليـدـيـةـ.

بـحـكـمـ طـبـيـعـةـ عـلـىـ الـمـسـارـفـ الـإـسلامـيـةـ وـالتـقـليـدـيـةـ تـعـرـضـ لـلـعـدـدـ مـنـ الـمـخـاطـرـ قـدـ يـؤـديـ بـهـاـ إـلـىـ فـشـلـ الـمـالـيـ، فـضـلـاـ عـلـىـ أـنـ طـبـيـعـةـ الـثـقـفـةـ الـتـيـ تـكـسـبـ بـهـاـ الـبـنـوـكـ تـقـومـ عـلـىـ اـسـاسـ مـؤـشـراتـ مـرـكـبـهـاـ الـمـالـيـ مـنـ وـجـهـةـ نـظـرـ الـمـودـعـينـ، وـعـلـىـ بـحـالـةـ تـوـظـيفـ أـموـالـهاـ مـنـ وـجـهـتـ نـظـرـ الـاـقـتـصـادـ. مـنـ هـنـاـ تـأـتـيـ أـهمـيـةـ استـخـدـامـ مـؤـشـراتـ الـعـالـدـ وـالـمـخـاطـرـ، لـتـقـيـيمـ الـأـداءـ بـغـيـةـ الـخـافـحةـ عـلـىـ مـرـكـبـهـاـ الـمـالـيـ وـاسـتـمـارـةـ وـتـطـبـيـرـ أـدـاؤـهـاـ. وـتـقـيـيمـ اـجـهـاـتـ الـاـسـتـثـمارـ لـعـرـفـةـ مـدـىـ اـتـصـالـهـاـ بـالـتـنـمـيـةـ. وـفـيـمـاـ يـلـيـ يـتـمـ تـنـاـولـ الـمـؤـشـراتـ الـمـسـتـخـدـمـةـ لـتـقـيـيمـ الـأـداءـ الـعـالـدـ وـالـإـسلامـيـ وـهـيـ مـؤـشـراتـ الـعـالـدـ وـمـؤـشـراتـ الـمـخـاطـرـ وـمـؤـشـراتـ اـجـهـاـتـ الـاـسـتـثـمارـ.

أولاـ مـؤـشـراتـ الـعـالـدـ وـتـشـمـلـ عـلـىـ (ـحـمـادـةـ 2001-81ـ):

1- صـافـيـ الدـخـلـ: وـيـسـاوـيـ صـافـيـ الـرـيحـ بـعـدـ الضـرـبةـ مـقـسـومـاـ عـلـىـ حـقـوقـ الـمـلكـيـةـ، وـتـسـتـخـدـمـ هـذـهـ النـسـبـةـ لـلـحـكـمـ عـلـىـ كـفـاءـةـ الـإـدـارـةـ فـيـ اـسـتـغـلـالـ أـصـولـ الـبـنـكـ، وـعـلـىـ قـوـةـ مـرـكـبـهـاـ وـقـدـرـتـهـ عـلـىـ تـوـظـيفـ اـموـالـهـاـ، وـكـلـمـاـ اـرـتـفـعـ هـذـهـ النـسـبـةـ دـلـ عـلـىـ اـنـ الـبـنـكـ فـيـ وضعـ أـمـانـ وـعـكـهـ تـوـزـعـ الـمـزـيدـ فـيـ الـأـرـيـاحـ عـلـىـ الـمـسـاـهـيـنـ.

2- هـامـشـ الـرـيحـ: وـيـسـاوـيـ صـافـيـ الدـخـلـ مـقـسـومـاـ عـلـىـ إـيـرـادـاتـ التـشـغـيلـ، وـيـقـيـسـ هـذـاـ المؤـشـرـ كـفـاءـةـ اـدـارـةـ الـبـنـكـ فـيـ السـيـطـرـةـ عـلـىـ النـفـقـاتـ وـتـخـفيـضـ الـضـرـائبـ.

3- معـاـمـلـ الـرـغـبـ الـمـالـيـ: وـيـسـاوـيـ اـجـمـالـ الـأـصـولـ مـقـسـومـاـ عـلـىـ اـجـمـالـ حـقـوقـ الـمـلكـيـةـ، وـهـوـ مـؤـشـرـ يـقـيـسـ الـأـرـيـاحـ الـإـيجـابـيـةـ وـفـيـ نـسـبـ الـوـقـتـ مـقـيـاسـ لـلـمـخـاطـرـ لـأـنـهـ يـعـكـسـ حـجمـ الـأـصـولـ الـتـيـ يـمـكـنـ خـسـارـهـاـ قـبـلـ اـنـ يـصـلـ الـبـنـكـ إـلـىـ مـرـحلـةـ الـعـجزـ عـنـ الـوـفـاءـ بـالـتـزـامـاتـ. مـنـ هـنـاـ مـنـفـعـةـ الـأـصـولـ: وـيـسـاوـيـ اـجـمـالـ الـإـيـرـادـاتـ مـقـسـومـاـ عـلـىـ اـجـمـالـ الـأـصـولـ، وـهـذـاـ المؤـشـرـ يـدـلـ عـلـىـ مـدـىـ اـسـتـغـلـالـ وـتـوـظـيفـ الـبـنـكـ لـلـمـوـارـدـ الـمـتـاحـةـ.

ثـانـياـ مـؤـشـراتـ قـيـاسـ الـمـخـاطـرـ(ـشـاهـيـنـ 2011-11ـ): إنـ طـبـيـعـةـ عـلـىـ الـمـسـارـفـ التـجـارـيـةـ وـالـإـسلامـيـةـ تـقـعـلـهـاـ مـعـرـضـةـ جـملـةـ مـنـ الـمـخـاطـرـ قـدـ تـؤـديـ بـهـاـ إـلـىـ ظـاهـرـةـ فـشـلـ الـمـالـيـ، وـلـذـلـكـ يـشـتـمـلـ كـلـ مـصـرـفـ عـلـىـ إـدـارـةـ تـسـمـيـ إـدـارـةـ الـمـخـاطـرـ الـبـنـكـيـةـ، تـقـومـ بـتـحـدـيدـ وـتـقـيـيمـ الـمـخـاطـرـ وـقـيـاسـهـاـ وـوـضـعـ الـاسـتـرـاتـيـجـيـاتـ لـإـدـارـخـاـ وـاخـذـ الـإـجـراءـاتـ الـمـنـاسـبـةـ لـتـخـيـفـ هـذـهـ الـمـخـاطـرـ وـالـتـقـليلـ مـنـ آثارـهـاـ، وـذـلـكـ مـنـ خـالـلـ تـطـبـيـقـ جـلـهـ مـنـ الـمـعـايـرـ أـهـمـهـاـ: 1- مـخـاطـرـ الـاـتـئـمـانـ وـهـيـ الـخـسـارـةـ الـمـتـبـعـةـ عـنـ عـدـمـ قـدـرـةـ العـمـيلـ اوـ رـغـبـتـهـ فـيـ الـوـفـاءـ بـالـتـزـامـاتـ فـيـ الـمـوـاعـيدـ الـمـحدـدةـ، وـتـعـتـرـىـ هـذـهـ الـمـخـاطـرـ مـنـ اـهـمـ الـمـخـاطـرـ الـتـيـ تـعـرـضـ لـهـاـ الـبـنـوـكـ وـتـقـاسـ مـنـ خـالـلـ قـسـمـةـ الـمـخـصـصـاتـ الـقـروـضـ الـفـاـشـلـةـ عـلـىـ اـجـمـالـ الـقـروـضـ اوـ مـنـ خـالـلـ قـسـمـةـ الـاـصـولـ الـخـافـحةـ عـلـىـ اـجـمـالـ الـاـصـولـ، وـتـقـيـسـ هـذـهـ النـسـبـةـ حـجمـ الـمـوـجـودـاتـ الـمـوـظـفـةـ فـيـ الـاـصـولـ الـخـافـحةـ وـالـخـطـرـةـ عـلـىـ اـجـمـالـ الـاـصـولـ وـالـمـخـاطـرـ الـتـيـ يـدـلـ عـلـىـ اـنـ الـمـخـاطـرـ الـتـيـ تـعـرـضـ لـهـاـ الـبـنـوـكـ فـيـ حـالـةـ عـدـمـ الـقـدـرـةـ عـلـىـ اـسـتـدـادـ تـلـكـ الـاـمـوـالـ.

ويتناول هذا البحث تقييم اداء البنك التجاري اليماني وبنك التضامن الاسلامي الدولي من حيث العائد والمخاطر واتجاهات الاستثمار. وقبل ذلك يتطلب اعطاء ملخص عن البنوكين والوضع المصرفى وعلاقته بالبنك المركزي اليماني.

البنك التجارى: تأسس البنك التجارى اليماني شركة مساهمة يمنية في 20 فبراير 1993 ومركزه الرئيسي صنعاء وله عدة فروع في صنعاء وتعز والمكلا وعدن والحديدة وذمار ورداع. وبعد من افضل البنوك التجارية العاملة في اليمن وفقا لتقارير البنك المركزي.

بنك التضامن الاسلامي اليماني: شركة مساهمة يمنية تأسس في عام 1996 برأس مال 20 مليار ريال يمني ومقره الرئيسي صنعاء، ويضم شبكة من الفروع 24 فرعا في عموم الجمهورية. وعمارات اعماله بما لا يعارض مع قواعد الشريعة الاسلامية، وفقا لقانون المصارف الاسلامية في اليمن، ومن اهدافه ترسیخ وتحذير قاعدة العمل المصرفي والاستثماري في اليمن، والمساهمة في الارتفاع بمستوى اداء الاقتصاد اليمني وتنمية اساليب وصيغ الاستثمار. وبعد افضل المصارف الاسلامية العاملة في اليمن.

وينظم قانون البنك رقم(389) لعام 1998 علاقة الجهاز المصرفي بالبنك المركزي في اليمن. وتتضمن ذلك القانون نسبة الاحتياطي القانوني على البنك التجارية 15%. إلا أن اليمن انفرد بإصدار قانون خاص بالبنوك الإسلامية رقم 21 لعام 1996 والمعدل بالقانون رقم 16 لعام 2009 . يأخذ بنظر الاعتبار خصوصية عمل المصارف الاسلامية العاملة في اليمن. وتتضمن ذلك القانون نسبة الاحتياطي القانوني على البنك الاسلامية 10%.

وقد اتبع اليمن برنامجا للإصلاح الاقتصادي منذ 1995 استهدف تشجيع القطاع الخاص للقيام بعملية التنمية، وفي ذلك اصدرت جملة من التشريعات المالية المنظمة لعمل اقتصاد السوق ومنها القطاع المصرفي بغية التهوض بعملية التنمية.

الا ان تلك الاصدارات لم يرافقها اصلاح في الجانب الاداري والمؤسسي ومكافحة عملية الفساد الامر الذي شكل عائقا امام عمل سياسة الاصلاح المالي والاقتصادي(الشجري- 156-2008).

أولاً مؤشرات العائد:

1- مؤشر العائد لحقوق الملكية

ان نسبة العائد الى حقوق الملكية يعد من اهم المؤشرات الرخيصة لتقدير اداء المصرف، فضلا عن ان مؤشر الرخيصة الجيد يعكس ارتفاع القيمة السوقية للاسهم وهذا بدوره يؤثر ايجابيا على درجة امان المصرف.

جدول رقم(1) يبين نسبة صافي الدخل الى حقوق الملكية لكلا البنوكين التجارى والتضامن للفترة(2006-2013) من التقرير السنوى للبنوكين (www.ycb.com.ye-www.tiib.com)

السنوات	التضامن	التجاري	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	المتوسط
%4	0.02	0.04	0.03-	0.01	0.03	0.05	0.13	0.13	0.10	0.02	%4
%14	0.12	0.10	0.10	0.13	0.08	0.08	0.34	0.20	0.12	0.10	%14

الجدول من عمل الباحث، المصدر التقارير السنوية لكلا البنوكين التجارى والتضامن والباحث.

الارباح، ومن ثم انخفاض العائد على المساهمين، وربما ذلك يقود الى فقدان الثقة في المصرف. مع ان الملحوظ واقعيا ان بنك التضامن بعد اكتئاف ثقة لدى المعاملين من اي بنك آخر.

اما البنك التجارى فيلاحظ ان اداء البنك كان افضل بالقياس الى بنك التضامن حيث بلغ متوسط العائد 14% خلال نفس الفترة، الا ان الملحوظ عليه انه شهد تراجعا خلال السنوات 2008، 2009، . ويظهر ان البنك التجارى حقق عائد جزئي للمساهمين ومؤشر على الوضع الجيد للبنك. رغم ما يلاحظ عليه من تراجع في الاداء للسنوات قبل الاضطرابات السياسية في

الا ان السبب في تدني العائد لبنك التضامن يعود الى ارتفاع المخصصات الخاملة على الارباح في قائمة الدخل حيث بلغت (7765419) الف ريال لعام 2013 وبنسبة من حقوق

لأصول المودعين يقوم على أساس المضاربة أي عدم ضمان رأس المال الا في حالة التعدي والتقصير(ناصر-2005-12).

وبذلك فإن المخاطر في المصارف الإسلامية لا ترتبط باحتمالات عدم الالتزام العميل بالسداد وإنما ترتبط بنوعية العملية الاستثمارية والعميل المناسب وبطبيعة ظروف الاستثمار ونوعية أسلوب الاستثمار المستخدم. ومن جهة أخرى فإن المخاطر في البنوك الإسلامية يتم تحميلاها أصحاب الأموال سواء أكان المودعين أم المساهمين، بينما في البنوك التقليدية يتم تحميلاها المساهمين في رأس مال البنك، وفي ضوء ذلك يتطلب ان توافق مقاييس المخاطرة طبيعة عمل البنك الإسلامية وخصائصها المشار إليها آنفا.

وفي جانب مؤشر مخاطر سعر الفائدة، فإن هذا المؤشر لا ينطبق على البنوك الإسلامية حيث لا تعامل بالفائدة اخذا وعطاء، كذلك مخاطر الائتمان وهو حاصل قيمة القروض المتعثرة او مخصصات القروض على اجمال القروض ويمكن ان يطبق على البنوك التجارية بشكل اساسي لأنها تعامل بالقروض ، اما البنوك الإسلامية يرتبط رب المال بعلاقة رب و خسارة مع المستثمر(بركبيه - 13-2014).

كذلك من الخطأ معاملة المصارف الإسلامية بنفس نسبة الاحتياطي القانوني في البنوك التجارية، لأن البنوك التقليدية ترفع لديها نسبة الودائع الجارية، بينما تتحفظ في البنوك الإسلامية مما تضرر ان تأخذ نسبة من ودائع حسابات الاستثمار لحساب الاحتياطي لعدم كفاية الحسابات الجارية، وهذا يتناقض مع مبادئ الشريعة الإسلامية التي تحكم عمل البنك، وهو عدم تعطيل أموال المودعين عن الاستثمار(ناصر-2005-112).

وفي ضوء ذلك فإن مؤشرات تقييم المخاطر المستخدمة في البنوك التجارية لا تسق بالضرورة مع طبيعة عمل البنك الإسلامية، إذ يتطلب تكيف المعايير المستخدمة في البنوك الإسلامية لتنقذ مع طبيعة عملها.

المبحث الثاني: الدراسة التطبيقية:

يشمل القطاع المصرفي التجارى ثانية مصارف محلية تجارية تدير شبكة من الفروع تبلغ 197 فرعا، وأربعة مصارف إسلامية تدير شبكة من الفروع 49 فرعا، وخمسة فروع أجنبية.. وقد انشأت البنوك الإسلامية بموجب القانون رقم 21 لعام 1996 الذي ينظم عملها، وهي بنك التضامن الإسلامي الدولي وبنك سبا الاسلامي وبنك اليماني الاسلامي الدولي وبنك اليمن والبحرين الشامل. وبعد بنك التضامن الاسلامي والبنك التجارى من اكبر البنوك انتشارا في اليمن.

جدول رقم(1) يبين نسبة صافي الدخل الى حقوق الملكية لكلا البنوكين التجارى والتضامن والباحث.

ووفقا لمعيار العائد على الملكية الناجم عن قسمة الارباح الصافية بعد الضريبة على حقوق الملكية لكلا البنوكين يلاحظ من الجدول رقم (1) انخفاض عائد الارباح لبنك التضامن بشكل كبير حيث بلغ المتوسط خلال الفترة(2006-2013) نسبة 4%. كما يظهر من الجدول عدم تطور العائد خلال الفترة حيث كان 13% عام 2006 ثم تراجع الى ان وصل الى 2% عام 2013. الا ان الانخفاض الحالى في السنوات الثلاث الاخيرة يعود الى الاضطرابات السياسية في اليمن. وفي كل الحوال فإن تلك المؤشرات تعكس تدني كفاءة ادارة المصرف في عملية تعظيم

الملوكية بلغت 14% بينما كانت مخصصات المحمولة على الأرباح للبنك التجاري لنفس السنة تساوي(309538)ألف ريال وبنسبة من حقوق الملكية بلغت 63%.
ويشير الى قسمة صافي الأرباح على الإيرادات
جدول رقم (2) يشير الى نسبة العائد الصافي على إيرادات التشغيل لكلا البنوك

المتوسط	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	السنوات
0.16	0.08	0.24	-0.28	0.05	0.17	0.19	0.40	0.41	التضامن
0.27	0.25	0.21	0.21	0.24	0.17	0.18	0.59	0.32	التجاري

الجدول من عمل الباحث استنادا الى تقارير البنكين السنوية

ارتفاع نسبة المخصصات التي يتم تحويلها على الارباح والتي سبق الاشارة اليها. ولا تعبر بالضرورة عن تدريب عائد المساهمين في رأس مال البنك.

اما البنك التجاري فبالحظ انه حق هامش ربح بلغ كمتوسط خلال الفترة 27% وهو ما يشير الى البنك التجاري يحقق عائد من الارباح افضل من بنك التضامن .

3-مؤشر منفعة الأصول:
ويشير الى قسمة الارادات على الاصول، ويعبر عن مدى الاستفادة من استخدام الاصول في تحقيق الارادات.

جدول رقم (3) يوضح نسبة ايرادات التشغيل الى الاصول لكلا البنكين خلال الفترة(2006-2013)

المتوسط	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	السنوات
0.02	0.03	0.02	-0.02	0.02	0.03	0.04	0.02	0.03	التضامن
0.05	0.04	0.04	0.05	0.05	0.05	0.05	0.06	0.07	التجاري

الجدول من عمل الباحث استنادا الى تقارير البنكين السنوية

اما البنك التجاري فبالحظ انه حقق مستوى افضل بالقياس الى بنك التضامن، ويبلغ كمتوسط خلال الفترة 5%. الا ان ذلك العائد شهد تراجعا ملحوظا عن بداية الفترة. الامر الذي يشير الى عدم تطور في اداء البنك.

4-مؤشر الرفع المالي:
ويغير عن قسمة الاصول على الحقوق الملكية، ويشير الى مدى زيادة الحقوق الملكية مع تطور البنك حيث تنخفض تلك النسبة معهرا عن زيادة التكوين الرأسمالي الناجم عن زيادة الاحتياطيات والارباح المدورة. وبالنظر الى اداء البنكين نلاحظ من الجدول

جدول رقم (4) يوضح نسبة الرفع المالي لبنيكي التضامن والتجاري خلال الفترة المدروسة

المتوسط	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	السنوات
8.7	9.27	7.37	5.79	7.47	6.57	6.84	14.02	12.2	التضامن
10.5	12.51	11.72	9.78	10.87	10.24	10.23	9.46	8.81	التجاري

الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للبنوك

ارتفعت إلى أن وصلت أعلى مستوى عام 2013 وبنسبة 12.51 وبلغت كمتوسط خلال الفترة 10.5 الامر الذي يشير الى عدم زيادة الاحتياطيات او الارباح المدورة، ومن ثم عدم ارتفاع حقوق الملكية، وينطوي على ذلك ان درجة الامان في المصرف التجاري تقل عمما هي في البنك التضامن.

وخلص ما سبق ان مؤشرات العائد كانت متداينة في بنك التضامن بالمقارنة مع البنك التجاري، ما عدى مؤشر الرفع المالي، حيث اظهرت الدراسة تحسن عوائد البنك التجاري بالقياس الى بنك التضامن، وتعكس تلك المؤشرات كفاءة ادارة البنك التجاري في الاستفادة من توسيع الاصول وضبط المصروفات.

ويشير الجدول رقم (4)أن معدل الرفع المالي في بنك التضامن حقق تطور ايجابي، حيث كانت نسبة الرفع المالي مرتفعة للسنوات 2006 و 2007 ولكن مع تطور البنك انخفضت النسبة معهرا عن ارتفاع حقوق الملكية، مما يشير الى زيادة حقوق الملكية خلال السنوات الناجم عن زيادة الاحتياطيات او الارباح المدورة. كما يعكس ذلك المؤشر درجة الامان لدى البنك والتي تسقى مع انخفاض نسبة الرفع المالي. وبلغت تلك النسبة كمتوسط حلال الفترة 8.7 .

اما البنك التجاري يلاحظ انه شهد تصاعدا الى حد ما في معدل الرفع المالي الامر الذي يعكس عدم تناهي حقوق الملكية مع الاصول حيث كانت في ادنى مستوى لها عام 2007 ثم

1-مخاطر السيولة: ويشير إلى قدرة المصرف في الوفاء بالتزاماته عند السحب بدون اللجوء إلى بيع موجوداته، وتم اخذ البيانات السائلة وشبة السائلة وقسمتها على جموع الودائع بالنسبة للبنك التجاري، اما البنك التضامن فقد تم اخذ بيانات النقد السائلة وقسمتها على الحسابات الجارية، باعتبار ان حسابات الاستثمار المقيد والمطلقة تقوم على اساس الربح والخسارة. وكانت النتائج كما يشير اليها الجدول التالي

إلا ان الدراسة اظهرت ان سبب تدني مؤشر العوائد في بنك التضامن يعود بشكل اساسي الى تحمل المكون السنوي للمخصصات على قائمة الدخل، مع ان المفروض وفقاً للأساليب المحاسبية في البنوك الإسلامية يتم تحمل مخصصات الدين المشكوك بها وفقاً لنسبة مساهمة أصحاب الاموال في الاستثمار. وربما عكس ارتفاع حقوق الملكية في بنك التضامن (من خلال مؤشر الرفع المالي) الى تدوير تلك المخصصات المبالغ فيها الى حقوق المساهمين.

ثانياً: تحليل مؤشرات المخاطر بين المصارف الإسلامية والتقلدية.

جدول رقم (5) يوضح نسبة السيولة في كلا البنوك الى الودائع

السنوات	التضامن	التجاري	المتوسط	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006
0.58	0.35	0.36	0.66	0.71	0.64	0.54	0.72	0.62	0.62	0.62	0.62
0.39	0.45	0.39	0.56	0.34	0.25	0.51	0.32	0.27	0.27	0.27	0.27

الجدول من عمل الباحث استناداً الى تقارير البنوك

1997 والمنشور رقم 5 لسنة 1998. ووفقاً لذلك يتكون المخصص من: خصم 1% على القروض

المتنبطة بعد استبعاد الارصدة المغطاة بودائع وكفالات مصرافية صادرة من بنوك خارجية ذات ملاءة.

اما الخصم على القروض والتسهيلات غير المنتظمة وتكون على النحو التالي:

1-ديون دون المستوى، وهي المتأخرة عن السداد لأكثر من 90 يوماً وبخخص 15%.

2-الديون المشكوك في تحصيلها وهي المتأخرة عن السداد لأكثر من 180 يوماً وبخخص 45%.

3-الديون الرديعة وهي المتأخرة عن السداد لأكثر من 360 يوماً وبخخص 100%. وفي ضوء ذلك

تظهر القروض للعملاء في بيان المركز المالي بعد خصم المخصص المحدد والعام وكذلك الفوائد الجنيحة.

اما البنوك الإسلامية ومنها بنك التضامن فقد اعتبرت عمليات تمويل المرابحات والاستصناع والمضاربات والمشاركة والاجارات المتنتهية بالتميلك معرضة لخطر الائتمان وبذلك يلزم البنك تكون مخاطر عدم القدرة على السداد للتمويلات المذكورة وفقاً لما هو معمول في البنوك التجارية وكما هو مفصل آنفاً.

وبذلك كانت النسبة لمخاطر الائتمان كما في الجدول التالي:

ويلاحظ من خلال الجدول رقم (5) ان بنك التضامن حق نسبه عالية من السيولة

حيث تراوحت بين اعلى مستوى 72% في عام 2007 وادنى مستوى 63% في عام

2013. وكان المتوسط للسيولة خلال الفترة تساوي 58%. مما يشير الى ايجابية درجة أمان البنك

وعدم تعرضه الى مخاطر السيولة.

وكذلك البنك التجاري ايضاً احتفظ بنسبة سيولة مواتمة لمواجهة طلبات السحب وبلغت اعلى نسبة

للسيولة 56% عام 2011. وادنى نسبة في عام 2006 وبنسبة 27%. ومكمتوسط بلغت خلال

الفترة 39%. الامر الذي يشير الى ارتفاع درجة الامان في جانب السيولة لدى كلا البنوك التجاري

والتضامن. اما النسبة المرتفعة في السيولة لدى البنك التضامن فيعود الى عدم شمول جزء من ودائعها

وهي حسابات استئمار مقيدة ومطلقة ضمن الودائع. وكلا البنوك قد اتزم بالسبة المحددة من قبل

البنك المركزي وهي 25%

2-مخاطر الائتمان

تحدث مخاطر الائتمان عندما يعذر على البنك استعادة اصل القرض والفائدة وتعلق

بعدم قدرة العميل عن الوفاء بالتزاماته تجاه البنك. وتتبع البنوك اليمنية تعليمات البنك المركزي اليمني

في تكوين مخصص للقروض والتسهيلات الفاشلة التي يتعذر استعادتها وفقاً للمنشور رقم 6 لعام

جدول رقم (6) يوضح نسب مخاطر الائتمان والاستثمار في البنوك التضامن والتجاري

السنوات	التضامن	التجاري	المتوسط	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006
0.06	0.07	0.06	0.06	0.09	0.09	0.09	0.06	0.06	0.03	0.03	0.03
0.22	0.17	0.27	0.22	0.17	0.13	0.13	0.13	0.13	0.51	0.51	0.51

الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على تقارير البنوك السنوية

3-مخاطر رأس المال:

وتعني مدى ملاءمة رأس المال البنك للموجودات بمقدار المحفظة على المركز المالي بصورة جيدة، وارتفاع هذه النسبة يدل على قدرة البنك في تحقيق درجة عالية من الأمان. وبذلك يطلق عليها امان المصرف. ويقاس من خلال قسمة اجمال حقوق الملكية على اجمال الأصول.

ويلاحظ من الجدول رقم (6) ان نسبة التمويلات المتعذر استرجاعها في بنك التضامن

منخفضة وبلغت كمتوسط خلال الفترة نسبة 6%. من اجمال تمويلات عمليات المراقبة والاستصناع

والمضاربات والمشاركة والاجارات المتنتهية بالتميلك. مما يشير الى كفاءة الادارة في عمليات التمويل

للسبيع المذكورة. اما البنك التجاري فيظهر ارتفاع نسبة تعذر استرجاع القروض خلال الفترة، حيث

بلغت اعلى مستوى لها في عام 2006 وبنسبة 51%. وتراجعت الى 13% لاعوام 2007

و2008 و2009. ثم ارتفعت بعد ذلك الى 27% عام 2012. وبلغت كمتوسط خلال الفترة

22%. مما يشير الى ارتفاع نسبة مخصصات القروض المتأخرة عن السداد، والتي تعود بشكل اساسي

إلى سوء ادارة الائتمان في البنك التجاري.

جدول رقم 7 يوضح نسبة مخاطر رأس المال لكلا البنوكين

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	المتوسط
التضامن	0.08	0.07	0.15	0.13	0.17	0.14	0.11	0.13	0.13
التجاري	0.11	0.10	0.10	0.09	0.10	0.09	0.09	0.08	0.10

الجدول من عمل الباحث استناداً إلى تقارير البنكين

4- مخاطر حساسية سعر الفائدة

ويفلحوظ من خلال الجدول أن بنك التضامن قد حافظ على نسبة من رأس المال أعلى من 68% وفقاً لنسبة بازل ما عدّى عام 2007 كانت 67%，ويبلغ المتوسط خلال الفترة 13% وهذا المؤشر لا ينطبق على البنوك الإسلامية لأنها لا تعامل بالربا وينطبق فقط على البنوك التقليدية. وبذلك سيتم معرفة نسبة السيولة في البنك التجاري، والتي تظهر كما في الجدول التالي.

ويلاحظ من خلال الجدول أن بنك التضامن قد حافظ على نسبة من رأس المال أعلى من 68% وفقاً لنسبة بازل ما عدّى عام 2007 كانت 67%，ويبلغ المتوسط خلال الفترة 13% الامر الذي يشير إلى ارتفاع نسبة الامان التي يتمتع بها البنك من خلال المحافظة على مركز مالي جيد للبنك.

وكذلك البنك التجاري أيضاً احتفظ بمركز مالي جيد وبنسبة أعلى من 8% وبمتوسط 11%. إلا أنه يلاحظ على أن تلك النسبة تشير إلى الانحدار بدلاً من التصاعد حيث كانت 68% في بداية الفترة، ووصلت في نهاية الفترة إلى 11%.

جدول رقم (8) يوضح الأصول الحساسة لسعر الفائدة في البنك التجاري

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	المتوسط
التجاري	0.75	0.65	0.67	0.62	0.64	0.63	0.64	0.64	0.67

الجدول من عمل الباحث اعتماداً على تقارير البنك السنوية

التجاري، الامر الذي يشير إلى تدني كفاءة إدارة الائتمان في البنك التجاري. وتحسنتها في بنك التضامن. علاوة عن ارتفاع نسبة الأموال المعرضة لخطر سعر الفائدة في البنك التجاري. تحليل اتجاهات الاستثمار بين البنوك الإسلامية والتقليدية.

إن التحليل السابق لمعايير الأداء اقتصرت على التعرف إلى المركز المالي ودرجة أمان المصرف. ولم يتم التعرف إلى تقييم مدى أهمية مساهمة أي من البنكين في عملية التنمية. ولكن يتم التعرف إلى مدى الاستفادة من التوظيفات المالية في التنمية الاقتصادية، سوف يتم التطرق إلى تصنيف مجال الأموال المستثمرة في القطاعات المختلفة: التجارة والصناعة والزراعة، والخدمات، والمالي وكذلك البناء والتسييد خلال الدراسة، وكما يلي:

ويظهر الجدول أن متوسط الأموال الحساسة لسعر الفائدة بلغت كمتوسط خلال الفترة 667% مما يشير إلى ارتفاع نسبة الأموال الحساسة لسعر الفائدة والتي معرضة لمخاطر التغير في سعر الفائدة للبنك. ويعكس ذلك طبيعة استثمار البنك التجاري لأصوله، والتي اغلىها موظفة في سندات وأذونات الخزينة العامة.

وخلص إلى أنه في جانب المخاطرة كان وضع بنك التضامن أفضل من البنك التجاري، ففي مجال خطر السيولة كانت النسبة المتوسطة للفترة المدروسة في بنك التضامن 56% مقابل 639% للبنك التجاري. والائتمان 66%. مقابل 22% للبنك التجاري ورأس المال 13% مقابل 10% للبنك التجاري. كما أظهرت الدراسة ارتفاع خصص القروض المتعذر استرجاعها في البنك

جدول رقم (9) يوضح قطاعات الاستثمار لبنك التضامن خلال الفترة بملايين الريالات

السنوات	القطاع	مالي	صناعي	تجاري	بناء وتشييد	خدمات	أفراد وآخرين	اجمال
2006		59553	19524	22810	7179	11795	1916	122777
2007		64604	27384	40321	18221	2172	2163	154865
2008		85116	28443	39836	29765	2196	1505	186861
2009		121851	31619	36807	24775	2516	1448	219016
2010		159113	29932	45577	20456	2562	2565	260205
2011		165296	21983	38089	67902	1274	554	295098
2012		193004	24640	35248	15620	2811	5274	276597
2013		168980	25609	34446	124643	2926	27232	383836
اجمالي		1017517	209134	293134	308561	28252	42657	1899255
النسبة%		53.6	11	15.4	16.3	1.5	2.2	%100

الجدول من عمل الباحث استناداً إلى تقارير البنك السنوية

الفترة. وتلاه القطاع الصناعي وقطاع الخدمات والافراد وبنسبة 11% و15.2% و2.2% على التوالي. ويلاحظ ان نسبة المساهمة في عملية التنمية كانت ليست وفق المأمول منها رغم اهميتها، حيث بلغت في قطاعي التشييد والبناء والصناعي 27.3%， وتركزت التوظيفات في الاستثمار المالي في مجال الصكوك الاسلامية والمضاربة في العقارات والمارحة.

الاتجاهات الاستثمارية للبنك التجاري اليمني:

يلاحظ من خلال الجدول رقم (9) أن تطور التوظيفات المالية تركزت في قطاعي المالي والبناء والتسييد، حيث ارتفع في الاول من 59553 مليون عام 2006 الى 168980 مليون في عام 2013 . والثاني من 7079 مليون عام 2006 الى 124643 مليون عام 2013 . وبلغت متوسط نسبة الاستثمار في القطاع المالي خلال الفترة 53.6% من اجمال التوظيفات المالية. وجاء قطاع التشييد والبناء في المركز الثاني حيث احتل نسبة 16.3% لنفس الفترة من اجمالي الاستثمارات. وجاء بعده القطاع التجاري اذ بلغ نسبة الاستخدامات المالية 15.4% خلال نفس

جدول رقم (10) بين التوظيفات الاستثمارية للبنك التجاري للفترة (2006-2013) بملايين الريالات

السنوات	القطاع	القطاع المالي	القطاع التجاري	القطاع الصناعي	القطاع الزراعي	قطاع الخدمات	افراد و اخرى	اجمالي
2006	-	838	267	75	4	8821	10005	
2007	20937	9131	61	7	690	1717	32543	
2008	32828	4724	526	89	4386	4243	46940	
2009	30996	6873	670	1023	2720	4243	46525	
2010	34274	6807	486	1626	2344	6144	51681	
2011	38650	4287	784	745	1812	3093	49371	
2012	57089	3982	921	-	-	3987	65979	
2013	74143	6205	126	-	128	7716	88318	
الاجمال	288917	42847	3841	3565	12084	40108	391362	%99.9
النسبة%	73.8	10.9	1	0.9	3.1	10.2	10.2	100.0

الجدول من عمل البحث استنادا الى تقارير البنك السنوية من 2006 الى 2013

1- اظهرت الدراسة ارتفاع مؤشرات العوائد الرجحية في المصارف التجارية بالمقارنة مع المصارف

الإسلامية، ما عدا مؤشر الرفع المالي، مما يشير الى كفاءة البنوك التجارية في عملية توظيف الاموال والاستفادة من الأصول، من جهة وكفاءةً كما في ضبط المصرفوفات من جهة اخرى. في حين تبين تدني كفاءة الاداء في المصارف الاسلامية فيما يتعلق في الاستفادة من المحوودات وضبط المصرفوفات لتعظيم عوائد حقوق المساهمين وتحقيق الربحية.

2- اظهرت الدراسة في جانب مؤشرات المخاطر ان وضع المصارف الاسلامية حققت درجة امان أفضل من المصارف التجارية. وعكس ذلك كفاءة ادارة المصارف الاسلامية في مجال ادارة الائتمان. وبالمقابل اظهرت الدراسة المخاض كفاءة ادارة الائتمان في المصارف التجارية.

3- ابرزت الدراسة ارتفاع مساهمة المصارف الاسلامية في عملية التنمية بالمقارنة مع البنوك التجارية، حيث بلغت التوظيفات الاستثمارية ما نسبته 27% من اجمال متوسط التوظيفات المالية خلال الفترة المدروسة في قطاعي الصناعة والبناء والتسييد. بينما كانت مساهمة البنك التجارى 1.9% في قطاعي الصناعة والزراعة كمتوسط من مجموع التوظيفات المالية لنفس الفترة.

4- تشير الدراسة الى ان الاختلاف في طبيعة عمل المصارف الاسلامية عن المصارف التقليدية يحتم استخدام معايير تناسب وطبيعة عملها.

اظهرت الدراسة اختلاف الاساليب الحاسبية في المصارف الاسلامية اليمنية في عملية تحويل المخصصات وفقا لمعايير المصارف الاسلامية.

اتضح من الدراسة تحسن مؤشر الرفع المالي للمصارف الاسلامية بالنسبة للمصارف التجارية، والناتج عن عملية تكوين الاحتياطيات وتدوير الارباح للمساهمين.

يلاحظ من خلال الجدول ان التوظيفات الاستثمارية اغلبها تركزت في الجانب المالي، اذ تطورت خلال الفترة من (20937) مليون ريال في عام 2006 الى (391362) مليون ريال في عام 2013 وبلغت النسبة من اجمالي الاستثمارات خلال الفترة 73.8%. ثم جاء بعد ذلك القطاع التجاري والآخرى والخدمات والصناعي والزراعي وبنسبة 10.2%، 10.9%، 3.1%، 10.2% على التوالي. ومن ثم فان التوظيفات الاستثمارية المرتبطة بالتنمية وتمثل في القطاع الصناعي والزراعي بلغت درجة المساهمة من اجمالي التوظيفات كمتوسط خلال الفترة 1.9%. وهي نسبة متدنية جدا، الامر الذي يشير الى عدم استفادة الاقتصاد من عملية التوظيفات المالية للمدخرات من قبل البنك التجارى على شكل استثمارات بحيث تتحقق المساهمة في عملية التنمية. ومن خلال المقارنة بين بنك التضامن الاسلامي والبنك التجارى في مجال المساهمة في عملية التنمية، يلاحظ ان مساهمة بنك التضامن كانت خلال الفترة 27.3% من مجموع توظيفاته البالغة (1899255) مليون ريال في حين ان البنك التجارى كانت مساهمته 1.9% من مجموع التوظيفات البالغة خلال نفس الفترة (391362) مليون ريال، وكسبة من اجمال توظيفات بنك التضامن 20.6%. الامر الذي يشير الى ارتفاع مساهمة بنك التضامن في عملية التنمية من جهة والقدرة على جذب الودائع وتوظيفها من جهة اخرى.

النتائج:

لقد خص البحث الى جملة من النتائج تجيب على التساؤلات الواردة في مشكلة البحث، وتبرهن على فرضياته، وتمثل على النحو التالي:

المصادر:

- [8] شاهين علي، وأخرون،(2001) "أثر ادارة المخاطر على درجة الامان في الجهاز المصرفي الفلسطيني" مجلة جامعة الأقصى، المجلد الخامس عشر، العدد الأول يونيو .
- [9] الأفدي محمد،(2009) "النقد والبنوك والاقتصاد النقدي"، الأمين للنشر والتوزيع -الطبعة الثالثة.
- [10] الانصاري محمود، حسن إسماعيل، متولي سمير مصطفى،(1988) "البنوك الإسلامية، كتاب الاهرام الاقتصادي الثامن".
- [11] عيسى موسى أدم، (2010) "سياسة توزيع الارباح في المؤسسات المالية الإسلامية" ، مؤتمر الخدمات المالية الثاني-ليبيا.
- [12] الغريب ناصر- "أصول المصارف الإسلامية وقضايا التشغيل" دار ابواللو للطباعة والنشر والتوزيع القاهرة-الطبعة الأولى.
- [13] 13- حسين هندرين حسن، (2011) "دور المصارف الإسلامية في تطوير النشاط المصرفي" ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعية، العدد الثامن والعشرون.

المصادر باللغة الإنجليزية:

- [1] Osama A. Hazzi, MohamedIhsan AL Kilani,(2013), "The Financial performance Analysis of ISLAMIC andTraditional Banks; Evidence From Malaysia", *European Journal Of Economics, Finance, and Administrative Sciences*, Issue 57 February .
- [2] Salam Syed Ali and Ausaf Ahmad, (2007), "Islamic Banking and Financial Fundamentals and contemporary Issues", Islamic Reserch and Training institute, ,
- [3] Zubair Hasan, (2005), " Evaluation of Islamic banking performance the current use of Econometrics models, Faculty of Economics and management Sciences," International Islamic University, Malaysia.

موقع النت

- [1] الموقع الالكتروني للبنك التجاري اليمني،التقارير السنوية www.ycb.com.ye
- [2] الموقع الالكتروني لبنك التضامن-التقارير السنوية www.tiib.com

المصادر:

[1] بو عبدل أحلام و عبد الرزاق خليل،(2000) "تقييم أداء البنوك التجارية العمومية

الجزائرية من حيث العائد والمخاطر، دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري" ، جامعة الأغواط..

[2] شامية احمد زهير، و حسين مصطفى،(2009)"مدخل الى الاقتصاديات التعمود والمصارف" -جامعة حلب -مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية - الطبعة الثانية.

[3] عاصي امارة، (2010) "تقييم الاداء المالي للمصارف الاسلامية ، دراسة تطبيقية على البنك الاسلامي الاردني للتمويل والاستثمار" ، رسالة ماجستير. جامعة حلب، كلية الاقتصاد، قسم ادارة الاعمال.

[4] بركبيه ربيبة،(2014) "تقييم أداء البنوك التقليدية والإسلامية دراسة مقارنة بطريقة العائد والمخاطر بين القرض الشعبي الجزائري وبنك البركة الجزائري خلال الفترة(2007-2012)" ، رسالة ماجستير، جامعة قصادي مرباح،

[5] 5 - بورقة شوقي، (2011) "الكتفاعة التشغيلية للمصارف الاسلامية" ، دراسة تطبيقية، رسالة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسويق" ، جامعة فرجات عباس، سطيف الجزائر.

[6] حمادة طارق عبدالعال،(2001) "تقييم أداء البنوك التجارية ، تحليل العائد والمخاطر " الدار الجامعية مصر،

[7] الشجري عده مدهش.(2008) " اتجاهات اصلاح السياسة المالية في الاقتصاد اليماني(1990-2006)" رسالة دكتوراه جامعة حلب، غير منشورة.